

Challenges of Applying International Financial Reporting Standard (IFRS 13) – Fair Value in Libyan Commercial Banks: Al Jumhuriya, North Africa, Al-Sahari - Sabratha and Surman

Nisreen khamees Abraheem *

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science – Sorman,
Sabratha University, Libya

*Corresponding author: nosasager3@gmail.com

تحديات تطبيق معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 13) - القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية- الجمهورية، شمال أفريقيا، الصحاري - صبراتة وصرمان

أ. نسرين خميس إبراهيم سعيد *

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - صرمان، جامعة صبراتة، ليبيا

Received: 09-08-2025; Accepted: 14-10-2025; Published: 21-10-2025

Abstract

The study aimed to identify the key challenges facing the implementation of IFRS 13 in Libyan commercial banks and explore possible solutions. The inductive approach was employed to analyze the relevant literature, while the descriptive-analytical method was applied to examine the practical reality of Libyan commercial banks. A questionnaire was designed and distributed to selected banks (Al-Jumhouria, North Africa, and Al-Sahari) in Sorman and Sabratha. Out of 50 distributed questionnaires, 46 were retrieved. The study revealed that the challenges of implementation are not purely financial; rather, they represent a combination of technical (infrastructure), human (competencies), and environmental (economic, political, and legislative) factors. The study recommended enhancing the technical infrastructure, developing human capacities, and adapting to environmental conditions by establishing a local legislative and regulatory framework that mandates banks to apply IFRS standards.

Keywords: Implementation Challenges, IFRS13 , Fair Value, Libyan Commercial Banks, Libyan Accounting Environment.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أبرز التحديات التي تواجه تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية، وكيف يمكن التغلب عليها، وتم اتباع المنهج الاستقرائي لتحليل الأدبيات ذات الصلة، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الواقع العملي للمصارف التجارية الليبية. وتم تصميم استبيان موزعة على المصارف التجارية (الجمهورية – شمال أفريقيا – الصحاري) بصرمان وصبراتة، وقد بلغت الاستبيانات الموزعة 50 استمارة استبيان، تم استرجاع 46 استمارة استبيان وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها إن تحديات التطبيق ليست مالية بحتة، بل هي مزيج من التقني (البنية التحتية)، والبشري (الكفاءات)، والبيئي (الاقتصادي والسياسي والتشريعي). كما أوصت بتطوير البنية التحتية التقنية، وتنمية الكفاءات البشرية، والتكيف مع الظروف البيئية بتطوير إطار تشريعي ورقابي محلي يلزم المصارف بتطبيق معايير IFRS.

الكلمات المفتاحية: التحديات التطبيقية، معيار التقارير المالية الدولي IFRS13 ، القيمة العادلة ، المصارف التجارية الليبية، البيئة المحاسبية الليبية.

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة توجهًا عالميًا متزايدًا نحو تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومن بينها معيار القيمة العادلة IFRS 13، يهدف هذا المعيار إلى توحيد تعريف القيمة العادلة وتحديد آلية قياسها والإفصاح عنها، حيث تعني محاسبة القيمة العادلة السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيع أصل أو المبلغ المدفوع لنقل التزام في صفقة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، ونظرًا لعدم مقدرة التكلفة التاريخية من أخذ التغيرات في القوة الشرائية للنقد في الاعتبار مما أدى إلى توجه الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والإقتصاديين نحو تطبيق أساس يأخذ في الاعتبار التغيرات بوحدة النقد ألا وهو مقياس القيمة العادلة محاولة منها لتفادي العيوب التي يعاني منها القياس المحاسبي المستند على التكلفة التاريخية، ومن ثم تحقيق مزايا أفضل للبيانات المحاسبية، وعندما تتبع الشركات والمؤسسات المالية نهجًا دقيقًا في تحديد القيمة العادلة، يمكن لها تحقيق تقارير مالية دقيقة وشفافة، وتعزيز ثقة المستثمرين والجهات الخارجية، حيث تعتبر محاسبة القيمة العادلة إطارًا يوفر أساسًا للتقارير المالية وفقًا لمعايير IFRS و GAAP، فهي تقدم للمستخدمين في البيانات المالية صورة أفضل عن الوضع المالي للشركة من خلال استخدام الظروف السوقية الحالية في تقييم الأصول والخصوم، وبالتالي تعظم ملاءمة المعلومات المالية مما يساعد المستثمرين وأصحاب المصلحة على اتخاذ القرار المناسب، كذلك تساعد في المقارنة بين الكيانات بسبب طرق التقييم الموحدة الناتجة عن التوحيد الذي أحدثه السوق.

إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه تحديات كبيرة في البيئات الاقتصادية غير المستقرة، مثل البيئة الليبية، وتعد المصارف التجارية أحد أبرز القطاعات المتأثرة بذلك، وبالتالي يسعى هذا البحث إلى تحليل تلك التحديات وتقديم حلول واقعية للتغلب عليها، كما أن هذه التحديات تتطلب مزيد من الدراسات والأبحاث للتغلب عليها، وأن محاسبة القيمة العادلة تستحق بذل أي جهود للتغلب على هذه التحديات باعتبارها أفضل بديل للقياس المحاسبي في ضوء المنافع والمزايا التي يستفيد منها المستثمرون وكافة مستخدمي القوائم المالية.

الدراسات السابقة:

1. (دراسة Yakalhef, M., 2014): تناولت هذه الدراسة التحديات العامة المرتبطة بتبني معايير IFRS في ليبيا، بما في ذلك العقبات التي تواجه تطبيق القياس بالقيمة العادلة مثل نقص الخبرة والبنية التحتية المحاسبية، واستخدم الباحث منهجًا وصفيًا يعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات المقارنة، بالإضافة إلى استطلاع آراء محاسبين ليبيين حول الصعوبات التي يواجهونها في تطبيق IFRS، وخلصت الدراسة إلى أن البيئة الليبية تعاني من ضعف في القوانين واللوائح المنظمة، إضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة للتعامل مع المعايير الدولية، مما يعيق التمثيل الصادق للقيمة العادلة. وأوصت بضرورة إصلاح النظام التعليمي المحاسبي، وإنشاء برامج تدريبية متخصصة، وتطوير التشريعات المحاسبية لتتلاءم مع متطلبات IFRS.

2. (دراسة Farahmita, A., 2019): هدفت الدراسة لمعرفة مدى ملاءمة القيمة العادلة كمفهوم للقياس بعد تطبيق المعيار الدولي IFRS 13، مع التركيز على دور لجان المراجعة في تعزيز موثوقية هذه القياسات واعتمدت على منهج وصفي تحليلي مع دراسة حالة لعدد من الشركات التي تطبق IFRS 13، إلى جانب تحليل بيانات مالية وتقارير سنوية لتقييم دور الحوكمة في جودة المعلومات المالية، وأوضحت النتائج أن تطبيق القيمة العادلة ساهم في زيادة ملاءمة المعلومات المالية للمستثمرين، لكنه أوجد مخاطر متعلقة بالأحكام الذاتية والتقدير، خصوصًا في البيئات التي تفتقر لأسواق نشطة مثل ليبيا، كما أكدت الدراسة على أن وجود لجان مراجعة فاعلة يسهم في تقليل مخاطر التقدير وتحسين جودة الإفصاح. وأوصت بضرورة تعزيز دور الحوكمة الداخلية وتدريب لجان المراجعة على المعايير الحديثة.

3. (دراسة Abushrenta, M. M. A., 2022): هدفت الدراسة إلى استكشاف التحديات والفرص المرتبطة بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في ليبيا، مع تركيز خاص على قطاع النفط والغاز الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، واعتمد الباحث منهجًا نوعيًا قائمًا على تحليل المستندات الرسمية وإجراء مقابلات شبه مهيكلة مع خبراء محاسبة ومراجعين ماليين ومديري شركات نفطية، كما استندت الدراسة إلى مراجعة الأدبيات حول IFRS في بيئات مشابهة، وكشفت النتائج عن

صعوبات كبيرة في تطبيق IFRS، وخاصة ما يتعلق بقياس الأصول وفق القيمة العادلة في ظل غياب سوق نشطة، كما أوضحت الدراسة أن هناك ضعفًا في القدرات المؤسسية ونقصًا في الكفاءات المحاسبية المدربة على المعايير الحديثة. وأوصت بضرورة تعزيز التدريب المهني، وتطوير البنية التشريعية، وتبني استراتيجيات مرحلية لتطبيق IFRS في ليبيا، خصوصًا في القطاعات الحساسة مثل النفط والغاز.

4. (دراسة 2024, Alharasis, E. E): هدفت الدراسة إلى تحليل واقع تطوير المحاسبة والمراجعة في ليبيا في ظل معايير IFRS، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالتدريب والحوكمة والتشريعات، وكيفية انعكاسها على موثوقية القياس بالقيمة العادلة. واستخدم الباحث مزيجًا من المنهج الوصفي التحليلي وتحليل الدراسات السابقة، بالإضافة إلى استطلاع آراء خبراء محاسبة عبر استبيان، لتحديد التحديات الأساسية في البيئة الليبية، وأظهرت النتائج أن أبرز العقبات تكمن في نقص التدريب المتخصص وضعف حوكمة الشركات، إضافة إلى غياب إطار قانوني متكامل يدعم تطبيق IFRS 13، وأوصت الدراسة بتكثيف برامج التدريب، وتعزيز دور الهيئات الرقابية والمهنية، وضرورة مواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية.

مشكلة الدراسة:

تُعد المصارف التجارية الليبية من أهم مكونات القطاع المالي، وتلعب دورًا محوريًا في دعم النشاط الاقتصادي. إلا أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ولا سيما المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 13) المتعلق بقياس القيمة العادلة، يواجه جملة من التحديات في هذه البيئة. وهو ما أوضحتها الدراسات السابقة، فرغم تبني ليبيا رسميًا لمعايير IFRS، إلا أن البيئة الاقتصادية والمؤسسية تُعاني من مشاكل هيكلية تحول دون التطبيق الفعال لهذا المعيار في المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في وجود صعوبات حقيقية تواجه المؤسسات الليبية ولا سيما المصارف التجارية عند تطبيق معيار IFRS 13، أبرزها غياب الأسواق النشطة، وقصور في فهم المعيار، وغياب الأدوات المهنية والتقنية اللازمة لتحديد القيمة العادلة، ما يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية وشفافيتها.

ويمكن صياغة المشكلة في سؤال الرئيسي التالي: ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وذلك على النحو التالي:

1. تحديد أبرز المعوقات أو التحديات التي تحول دون التطبيق الفعال لمعيار القيمة العادلة في البيئة المصرفية الليبية.
2. قياس أثر غياب الأسواق النشطة والبنية التحتية المهنية والتقنية على جودة تحديد القيمة العادلة.
3. تقييم مدى كفاءة الكوادر المحاسبية في المصارف التجارية الليبية فيما يتعلق بفهم وتطبيق معيار IFRS 13.
4. معرفة القصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية وأثره على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.
5. معرفة أثر الظروف الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة على مصداقية وموثوقية تقارير القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية.
6. اقتراح سبل تطوير البيئة المحاسبية والتشريعية بما يعزز من تطبيق المعيار ورفع مستوى جودة التقارير المالية.

فروض الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وأهدافها، فإن الدراسة تفترض ما يلي:
الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية وبين ضعف تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة والقدرة على قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة التشريعية والرقابية في ليبيا على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة بشكل جوهري على مصداقية وموثوقية تقارير القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة على النحو التالي:

أهمية علمية: تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بتطبيق معيار IFRS 13 في بيانات اقتصادية نامية وغير مستقرة ومعرفة أبرز التحديات التي تعيق تطبيق المعيار، ومساعدة المحاسبين والمراجعين ومقدمي الخدمات المالية على فهم متطلبات المعيار، وتطوير آليات قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية.

أهمية عملية: تقدم الدراسة نتائج وتوصيات عملية من شأنها دعم صناع القرار في المصارف التجارية، وتمكينهم من مواجهة التحديات التي تعيق التطبيق السليم لمعيار القيمة العادلة. وتسلط الضوء على نقاط الضعف التي ينبغي معالجتها لتحقيق الشفافية وجودة الإفصاح المالي، ومساعدة الجهات الرقابية في فهم العراقيل التنظيمية والتشريعية التي تعيق التطبيق السليم للمعايير.

حدود الدراسة:

المكانية: يقتصر على البيئة الليبية، وبشكل خاص المصارف التجارية .

الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من 2020 إلى 2025، نظراً لأهميتها في تفعيل معايير التقارير المالية الدولية في ليبيا ضمن جهود الإصلاح المالي.

الموضوعية: ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ .

البشرية: (المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين) في المصارف التجارية الليبية.

منهجية الدراسة:

اعتماداً على طبيعة المشكلة وأهداف الدراسة، سيتم اتباع المنهج الاستقرائي لتحليل الأدبيات ذات الصلة، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الواقع العملي للمصارف التجارية الليبية. وأداة الدراسة استبانة موجهة إلى عينة من العاملين في إدارات المحاسبة والمراجعة والمخاطر (المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين) في المصارف التجارية الليبية. و سيتم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (مثل: المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، اختبار T، تحليل التباين ANOVA) عبر برنامج SPSS أو ما شابهه.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم القيمة العادلة : تم تعريفها حسب المعيار (IFRS13) بأنها: " السعر الذي يتم إستلامه لبيع أصل أو المدفوع لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس". (IFRS2020).

تحديات تطبيق معيار القيمة العادلة IFRS13:

أولاً: التحديات المحاسبية والفنية:

1. غياب الأسواق النشطة: يعتمد معيار IFRS 13 في الأساس على وجود أسواق نشطة يمكن من خلالها الحصول على أسعار عادلة للأصول والخصوم. في ليبيا، تعاني الأسواق المالية من ضعف البنية وغياب الشفافية، مما يجعل الاعتماد على مدخل السوق صعباً للغاية. (عطية، 2020، ص115)

2. محدودية استخدام النماذج التقديرية: في غياب السوق النشط، يلجأ المحاسبون إلى مدخل الدخل أو مدخل التكلفة، لكن هذه النماذج تتطلب مهارات عالية وبيانات دقيقة، وهو ما يفتقر إليه قطاع المصارف الليبية كما

يسلط الضوء على ضعف التجانس في الممارسات بين المصارف، مما يصعب تحليل الأداء أو المقارنة المالية. (Elhaj, 2021، ص233)

3. ضعف نظم المعلومات المحاسبية: معظم المصارف الليبية تعتمد على أنظمة محاسبية تقليدية تركز على أساس التكلفة التاريخية، وهذا يشير إلى غياب البرامج أو الأنظمة التقنية التي تساعد في إجراء التقييمات الحديثة مما يجعل الانتقال إلى القياس بالقيمة العادلة تحدياً فنياً يتطلب تحديث الأنظمة وإعادة تدريب الموظفين. (عبدالسلام، 2019، ص76)

4. محدودية الخبرة المهنية: يواجه المحاسبون والمراجعون صعوبة في فهم وتطبيق آليات قياس القيمة العادلة، خاصة فيما يتعلق بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية أو تحديد معدلات الخصم المناسبة. ويُلاحظ أن غياب الدورات التدريبية المتخصصة يسهم في زيادة الفجوة بين المعايير الدولية والتطبيق العملي. (الحصادي، 2022، ص144).

ثانياً: التحديات القانونية والتنظيمية:

1. تشكل التحديات القانونية والتنظيمية عائقاً أساسياً أمام تطبيق القيمة العادلة في البيئة الليبية، إذ أن غياب إطار تشريعي واضح يتبنى معايير المحاسبة الدولية IFRS يجعل الممارسة عرضة للتأويلات المختلفة. فالقوانين المطبقة، لا تتضمن نصوصاً محددة تتعلق بالتقييم بالقيمة العادلة، الأمر الذي يؤدي إلى تضارب في التطبيق ويجعل المصارف غير قادرة على الالتزام بشكل صارم بالمعايير الدولية (Al-Kassar, 2021, p. 88).

2. يفقر النظام الرقابي إلى آليات صارمة تفرض على المصارف الإفصاح عن القيم العادلة لأدواتها المالية، مما يقلل من مستوى الشفافية والمصادقية في القوائم المالية. فالمصرف المركزي الليبي، على سبيل المثال، لم يصدر حتى الآن لوائح تنفيذية ملزمة تتعلق بآلية تطبيق IFRS 13، بل يكتفي بتوجيهات عامة لا ترتقي إلى مستوى الإلزام القانوني (El-Mansouri, 2020, p. 54).

3. من جهة أخرى، يعاني المراجعون الخارجيون من صعوبة التوافق بين متطلبات القوانين المحلية ومتطلبات المعايير الدولية، خاصة عند تقييم الأدوات المالية المعقدة. وهذا يفتح الباب أمام تضارب التفسيرات ويضعف الموثوقية في عملية التدقيق (Khamis & Saleh, 2019, p. 217).

ثالثاً: التحديات الإدارية والتنفيذية

1. تتمثل التحديات الإدارية والتنفيذية في محدودية القدرات المؤسسية والبشرية داخل المصارف الليبية. فالكثير من المصارف تعتمد على أنظمة محاسبية تقليدية لا تسمح بالتطبيق الدقيق لنماذج التقييم بالقيمة العادلة، وهذا يشير إلى نقص المعلومات التي يعتمد عليها المحاسبون في إجراء التقييمات الدقيقة. خصوصاً عند التعامل مع أدوات مالية متطورة مثل المشتقات والعقود المستقبلية (Boubacar, 2022, p. 301).

2. كما أن هناك مقاومة داخلية للتغيير، إذ يخشى العديد من المدراء الماليين من أن يؤدي الإفصاح عن القيم العادلة إلى إبراز نقاط ضعف مالية أو خسائر غير محققة، مما قد يؤثر على سمعة المصرف ومكانته التنافسية (Abdullah & El-Fitouri, 2021, p. 142).

3. من جانب آخر، يواجه المصرف المركزي تحديات في توفير برامج تدريبية مستمرة للمحاسبين والمراجعين، مما يؤدي إلى ضعف في الفهم النظري والعملي لمتطلبات IFRS 13. هذا النقص في الكفاءات البشرية يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الفعال للمعيار (Faraj, 2020, p. 67).

4. كذلك تكاليف الانتقال إلى نظم تقييم متطورة تعد مرتفعة بالنسبة للعديد من المصارف الليبية التي تعمل في بيئة اقتصادية مضطربة وتعاني من ضعف في مصادر التمويل، وهو ما يجعلها مترددة في استثمار الموارد اللازمة لتبني القيمة العادلة بشكل كامل (Omar & Salem, 2018, p. 193).

رابعاً: التحديات الاقتصادية والسياسية

أ. التحديات الاقتصادية:

1. الاعتماد الشديد على النفط وتقلب النشاط الاقتصادي: الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة أساسية على العوائد النفطية، ما يجعل الإنفاق العام والسيولة المصرفية عرضة لتقلبات إنتاج وأسعار النفط. تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي لعام 2024 أن منظور الاقتصاد الليبي ما يزال مهيماً عليه ديناميكياً إنتاج الهيدروكربونات،

وأن ضبط الإنفاق وتنسيق السياسات الكلية تحديات قائمة (IMF, 2024). هذا الاعتماد يُضعف استقرار فروض النماذج المستخدمة في القياس بالقيمة العادلة، مثل معدلات الخصم، ومخاطر الائتمان، وتدفقات النقد المستقبلية.

2. ضعف تطور الأسواق المالية المحلية: ظل السوق المالي الليبي مُغلقاً لسنوات طويلة وأعلن عن استئناف التداول بعد أكثر من تسع سنوات من التوقف في ديسمبر 2023 (Reuters, 2023). غياب سوق نشط يحدّ من توافر أسعار قابلة للملاحظة (Level 1/2) ويجبر المصارف على الاعتماد على مدخلات غير قابلة للرصد (Level 3) ونماذج تقديرية داخلية، وهو ما يرفع عدم اليقين وفق إطار IFRS 13.

3. فجوات البيانات وضعف البنية المعلوماتية: أشار صندوق النقد الدولي (2024) إلى فجوات حادة في البيانات وقدرات محدودة للمؤسسات، وهي عوامل أساسية لإعداد مدخلات القياس بالقيمة العادلة وإفصاحاته. (IMF, 2024) في غياب قواعد بيانات موثوقة للأسعار، ومصفوفات انتقال مخاطر الائتمان، ومؤشرات السيولة، تصبح نتائج القياس عرضة لانحيازات تقديرية.

4. تشوهات هيكلية في الاقتصاد ودور الشركات المملوكة للدولة: يوضح تقرير البنك الدولي (2025) أن هيمنة الشركات المملوكة للدولة على قطاعات رئيسية – بما فيها البنية التحتية والمصارف – تُضعف المنافسة وتُثبقي الاقتصاد غير متنوع (World Bank, 2025). هذه البيئة تُصعّب استخراج أسعار مرجعية تعكس قوى سوق تنافسية، وهو ما ينتقل أثره إلى القياس بالقيمة العادلة.

5. تقلبات سعر الصرف والضغط التضخمي: يُظهر موقع مصرف ليبيا المركزي حركة أسعار الصرف الرسمية وتحديات السياسة النقدية، ومعها تتأثر مدخلات رئيسية في نماذج تقييم الأدوات المالية. (2025؛ IMF, 2024: CBL) تقلب سعر الصرف يزيد هامش عدم التأكد حول التدفقات المستقبلية ومخاطر إعادة التسعير، ما ينعكس مباشرة على القياسات العادلة للأدوات المقومة بالعملة الأجنبية.

ب. التحديات السياسية :

1. الانقسام المؤسسي وعدم اليقين السياسي: تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي (2024) استمرار عدم اليقين السياسي، والانقسام الفعلي بين إدارات متنافسة، وما يرتبط بذلك من قصور في القدرة المؤسسية والتنفيذية (IMF, 2024). هذا السياق يضعف الاتساق التنظيمي ويُربك التوجيهات الفنية المطلوبة لتطبيق القياس بالقيمة العادلة.

2. غياب موازنة موحدة واستقلالية السياسات: كشفت تقارير إخبارية موثوقة عن مطالبات بتوحيد الموازنة وإنهاء الإنفاق الموازي غير الخاضع للرقابة، ما يعكس عمق الانقسام السياسي وتأثيره على الاستقرار المالي (Reuters, 2024). ضعف الانضباط المالي يقلص موثوقية المعلومات الاقتصادية التي تُستخدم كمدخلات في القياس بالقيمة العادلة.

3. المخاطر الأمنية والحوكمة والفساد: التطورات الأمنية وملفات تهريب الوقود وتقارير عن شبكات مصالح مرتبطة بالنزاع تُظهر استمرار المخاطر المؤسسية، والتي تُضعف الشفافية والرقابة (Financial Times, 2024؛ AP, 2025). في بيئة عالية المخاطر، ترتفع علاوات المخاطر المطلوبة في النماذج، وتتسع فجوات التسعير، ويصعب التحقق من افتراضات الإدارة.

4. تأثير عدم الاستقرار السياسي على الامتثال الضريبي والمالي: دراسات أكاديمية ربطت بين عدم الاستقرار السياسي وسلوكيات عدم الامتثال الضريبي في ليبيا، ما ينعكس على حصيلة الإيرادات وفعالية السياسات المالية (Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 2018). تدهور الامتثال يقلل جودة المعلومات الاقتصادية ويؤثر بالتبعية في مدخلات القياس.

الانعكاسات على قطاع المصارف الليبية:

- يؤدي مجموع هذه التحديات إلى تأثيرات مباشرة على قطاع المصارف الليبية. فغياب السوق النشط يجعل من الصعب تحديد القيمة العادلة للقروض المتعثرة والأوراق المالية غير المتداولة، مما يزيد من احتمالية وجود فروقات كبيرة بين القيمة الدفترية والقيمة الحقيقية للأصول (El-Kabir, 2019, p. 231).

- كما أن العلاقة بين معيار IFRS 13 ومعيار IFRS 9 الخاص بالأدوات المالية تخلق تعقيدات إضافية، إذ يتطلب IFRS 9 تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة العادلة، وهو ما يفرض على المصارف استخدام نماذج إحصائية وتقديرية تفوق قدراتها الحالية (Ali & Abuzed, 2021, p. 76).
- الاعتماد الأوسع على مدخلات المستوى الثالث: وفق IFRS 13، عندما تغيب الأسعار القابلة للملاحظة، تُستخدم نماذج داخلية تستند إلى فروض وتقديرات (IFRS Foundation, 2022). في ليبيا، يعني ذلك حساسية أكبر للنتائج التقديرية، وحاجة مُلحة لإفصاحات موسعة عن المنهجيات، وتحليلات الحساسية، وتسلسل القيمة العادلة.
- صعوبة المعايرة (Calibration) والتحقق (Validation): تقلبات الاقتصاد وسعر الصرف، مع فجوات البيانات، تجعل معايرة النماذج صعبة، وتزيد عبء المراجعة الداخلية والخارجية للتحقق من معقولية النتائج.
- اتساع متطلبات الإفصاح: في بيئة مرتفعة المخاطر، تصبح الإفصاحات النوعية والكمية حول مصادر عدم اليقين، وتقنيات التقييم، ومدخلات المستوى الثالث، جوهرية لطمأنة المستخدمين، مع الحاجة إلى إشرافٍ رقابي أكثر صرامة.

الإطار العملي للبحث:

مجتمع البحث وعينه: يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية (الجمهورية – شمال أفريقيا – الصحاري) بصرمان وصبراتة، أما عينة البحث تتمثل في مدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين العاملين بالمصارف التجارية. وقد بلغت الاستبيانات الموزعة 50 استمارة استبيان، تم استرجاع 46 استمارة استبيان، وتم استبعاد 4 استبيانات لعدم ورود الاجابات، وشكل الباقي الخاضع للتحليل 46 استبيان، أي ما نسبته ((92%))

اختبار الفرضيات وتحليل نتائج البحث:

1- العمر:

الجدول (1) يوضح توزيع المشاركين حسب أعمارهم .

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30	10	21.7%
30-40	15	32.6%
40-50	14	30.4%
من 50 فأكثر	7	15.2%
المجموع	46	100%

من الجدول السابق نلاحظ أن ما نسبته 32.6% تتراوح أعمارهم من 30-40 سنة، وما نسبته 30.4% تتراوح أعمارهم من 40-50 سنة، وما نسبته 21.7% تتراوح أعمارهم أقل من 30 سنة، وما نسبته 15.2% تتراوح أعمارهم من 50 فأكثر.

2- المؤهل العلمي :

الجدول (2) يوضح توزيع المشاركين حسب مؤهلاتهم العلمية .

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دبلوم عالي	11	23.9%
بكالوريوس	20	43.4%
ماجستير	8	17.3%
دكتوراه	3	6.5%
أخرى	4	8.6%
المجموع	46	100%

من الجدول السابق رقم (2) نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثل نسبة 43.4% من عينة البحث، ثم يليه الدبلوم العالي بنسبة 23.9% ثم الماجستير بنسبة 17.3% ومؤهلات أخرى بنسبة 8.6% والدكتوراة بنسبة 6.5%، مما يدل على مستوى التأهيل المناسب لمفردات العينة وقدرتهم على فهم العبارات، الواردة بالاستبيان، والإجابة عليها بدقة وموضوعية مما ينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

3- التخصص :

الجدول (3) يوضح توزيع المشاركين حسب تخصصاتهم.

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	32	69.5%
إدارة أعمال	5	10.8%
تمويل مصارف	3	6.5%
أخرى	6	13%
المجموع	46	100%

تلاحظ الباحثة أن 69.5% من مفردات العينة تخصصهم محاسبة، ثم يليه مؤهلات أخرى بنسبة 13%، ثم تخصص إدارة أعمال بنسبة 10.8%، ومن ثم تخصص تمويل ومصارف بنسبة 6.5% مما يدل على الكفاءة العلمية المناسبة لعينة البحث وأن لديهم القدرة على فهم مشكلة البحث، والإجابة بموضوعية، مما يساهم في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضحة للواقع.

4- الوظيفة:

الجدول (4) يوضح توزيع المشاركين حسب وظيفتهم .

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدير عام	1	2.2%
مدير إدارة	2	4.3%
رئيس قسم	5	10.8%
مراجع	7	15.2%
مساعد مراجع	9	19.5%
مدير مالي	5	10.8%
مسؤول إدارة مخاطر	3	6.5%
أخرى	14	30.4%
المجموع	46	100%

تلاحظ الباحثة أن أغلب مفردات العينة يشغلون وظائف أخرى حيث تمثل نسبتهم 30.4%، و 19.5% من عينة البحث وظيفتهم مساعدي مراجع، و 15.2% مراجعين، و 10.8% رؤساء أقسام ومديرين ماليين، و ما نسبته 6.5% مسؤول إدارة مخاطر، و 4.3% مدير إدارة، و 2.2% مدير عام وهذا يعني أن الاستبيان وزعت بشكل مناسب لقياس مدى تأهيلهم العلمي والمهني ولم توزع على أصحاب القرار.

5- سنوات الخبرة :

الجدول (5) يوضح توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة .

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	9	19.5%
من 5 - 10 سنوات	5	10.8%
من 11 - 15 سنة	9	19.5%
من 16 - 20 سنة	5	10.8%
أكثر من 20 سنة	18	39.1%
المجموع	46	100%

من الجدول السابق تلاحظ الباحثة إن أكبر نسبة هي 39.1% من مفردات العينة خبرتهم أكثر من 20 سنة، ثم يليه ممن خبرتهم من 11-15 سنة، وأقل من 5 سنوات بنسبة 19.5%، وأن ما نسبته 10.8% تمثل من لديهم سنوات خبرة من 5-10 سنة، ومن 16-20 سنة من جميع مفردات العينة، هذا يعتبر مؤشر جيد ويدل على إن سنوات الخبرة مناسبة للمشاركين في البحث، ولطبيعة الأعمال الموكلة إليهم، وهذه الخبرة يمكن أن تفيد في الوصول إلى نتائج الدراسة.

اختبار الفرضيات: استخدمت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل متغير من متغيرات البحث، والجدول التالية توضح ذلك:-

الجدول رقم (6) يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية وبين ضعف تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ت
1	الأسواق الليبية غير فعالة ولا تعكس الأسعار العادلة للأصول المالية وبالتالي يصعب التحقق من مصداقية الأسعار بسبب قلة التداولات الفعلية.	3.94	%78.80	0.89	%22.59	3
2	لا تتوفر بيانات سوقية شفافة عن الأصول أو أصول مماثلة يمكن الرجوع إليها لتطبيق منهج السوق ومنهج المقارنة.	4.08	%81.60	1.03	%25.25	1
3	تواجه المصارف صعوبة في تحديد مستوى المدخلات (1، 2، 3) ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وبالتالي تستخدم تقديرات داخلية عوضاً عن مرجعيات سوقية عند تقييم الأصول	3.92	%78.40	0.75	%19.13	4
4	لا توجد آليات محلية لتجميع ونشر بيانات السوق المطلوبة لتطبيق IFRS 13.	4	%80.00	1.03	%25.75	2
5	نقص الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية يعيق المصرف من إمكانية الاعتماد على بيانات المقارنة المستخدمة في التقييم.	3.42	%68.40	0.95	%27.78	5
	المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة غياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية وبين ضعف تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية	3.87	%77.40	0.93	%24.03	
	قيمة t			2.09		
	مستوى المعنوية			0.05		
	مستوى الدلالة			معنوية ضعيفة/حدية		

يتضح من بيانات الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الأولى قد بلغ (3.87) بنسبة مئوية مقدارها (%77.40)، وهو ما يشير إلى اتفاق غالبية أفراد العينة على أن غياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية يمثلان أحد أبرز العوامل المؤثرة في ضعف تطبيق معيار القيمة العادلة (IFRS 13) في المصارف التجارية الليبية. كما بلغ الانحراف المعياري العام (0.93)، ومعامل الاختلاف (%24.03)، مما يعكس درجة تجانس مقبولة في استجابات أفراد العينة، وعند النظر إلى ترتيب الفقرات، نجد أن **الفقرة الثانية:** “لا تتوفر بيانات سوقية شفافة عن الأصول أو أصول مماثلة يمكن الرجوع إليها لتطبيق منهج السوق ومنهج المقارنة”، قد جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.08) ونسبة مئوية (%81.60)، وهو ما يعكس إدراكاً مرتفعاً من قبل المستجيبين لأهمية توفر بيانات سوقية واضحة وشفافة لتطبيق القيمة العادلة، وأن غيابها يشكل عائقاً رئيسياً أمام التقدير السليم للأصول المالية. وتليها **الفقرة الرابعة:** “لا توجد آليات محلية لتجميع ونشر بيانات السوق المطلوبة لتطبيق IFRS 13” بمتوسط (4.00) ونسبة (%80.00)، مما يؤكد أن غياب البنية التحتية المعلوماتية ونظم الإفصاح الفعالة يشكل عبء مباشرة أمام

الممارسات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة. أما الفقرة الخامسة: "نقص الإفصاح والشفافية في الأسواق المالية يعيق المصرف من إمكانية الاعتماد على بيانات المقارنة المستخدمة في التقييم"، فقد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.42) ونسبة (68.40%)، وهو ما يشير إلى أن المستجوبين رغم إدراكهم لأهمية الشفافية، إلا أنهم يرون أن تأثيرها أقل نسبياً مقارنة ببقية التحديات مثل غياب البيانات المرجعية أو ضعف التداولات الفعلية، وعند إجراء اختبار (t) لعينة واحدة، تبين أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (2.09) عند مستوى معنوية (0.05) وبدرجة حرية (4)، وهي قريبة من القيمة الجدولية (2.132)، ما يشير إلى أن العلاقة بين غياب الأسواق النشطة وضعف تطبيق معيار القيمة العادلة تتمتع بدلالة إحصائية حدية. وهذا يعكس أن هناك تأثيراً ملحوظاً لغياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية على تطبيق معيار IFRS 13، إلا أن هذا التأثير ليس قوياً بدرجة كبيرة، بل يقع في الحدود الدنيا المقبولة للدلالة الإحصائية، وتشير النتائج إلى أن التحدي الأكبر أمام المصارف التجارية الليبية في تطبيق معيار IFRS 13 يتمثل في غياب البيانات السوقية الشفافة وآليات تجميعها ونشرها، في حين أن نقص الإفصاح والشفافية يُنظر إليه كعامل ثانوي مقارنة بالعوامل السابقة. هذه النتائج تدعم الفرضية القائلة بأن غياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية يضعف من تطبيق القيمة العادلة في البيئة الليبية.

الجدول رقم (7) يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة والقدرة على قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	رقم
1	محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة داخل المصرف تؤثر بشكل سلبي على قدرة قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13.	4.44	88.80%	0.91	20.50%	1
2	الموظفون يفتقرون إلى خبرة كافية في النماذج الكمية المعتمدة لتقييم الأصول وبالتالي تختلف آراءهم حول كيفية استخدام منهج الدخل أو السوق في التقييم.	3.90	78.00%	0.95	24.36%	5
3	لا توجد برامج تدريبية دورية في المصرف متعلقة بالقيمة العادلة.	4.16	83.20%	1.08	25.96%	3
4	لا يتوفر في المصرف خبراء تقييم داخليين معتمدين دولياً وبالتالي تعتمد الإدارة على مكاتب استشارية خارجية بسبب نقص الكفاءات الداخلية.	4.28	85.60%	1.01	23.60%	2
5	توجد فجوة معرفية بين الموظفين ومتطلبات معيار IFRS 13 حيث يواجهون صعوبة في تطبيق التسلسل الهرمي للمدخلات عند تحديد القيمة العادلة.	4.06	81.20%	1.04	25.62%	4
6	لا تُدمج مفاهيم IFRS 13 في سياسات الموارد البشرية والتدريب داخل المصرف مما يضعف الثقافة المحاسبية الدولية لدى الموظفين ويحد من جودة التطبيق.	3.60	72.00%	0.93	25.83%	6
	المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بمحدودية الكفاءات البشرية المتخصصة والقدرة على قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.	4.07	81.40%	0.99	24.32%	
	قيمة t	2.65				
	مستوى المعنوية	0.05				
	مستوى الدلالة	معنوية احصائية				

تشير نتائج الجدول إلى أن المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الثانية بلغ (4.07) بنسبة مئوية (81.40%)، مما يعكس اتفاقاً مرتفعاً نسبياً بين أفراد العينة على أن محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة تؤثر بشكل جوهري على قدرة المصارف التجارية الليبية في قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار

IFRS 13. كما أن الانحراف المعياري (0.99) ومعامل الاختلاف (24.32%) يدلان على أن استجابات أفراد العينة متقاربة إلى حد مقبول. وقد حصلت الفقرة الأولى: "محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة داخل المصرف تؤثر بشكل سلبي على قدرة قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.44) ونسبة مئوية (88.80%)، مما يبرز إدراكًا عميقًا لدى المستجوبين بأن النقص في الكوادر المؤهلة يعد العائق الأبرز أمام التطبيق الفعال للمعيار، وتليها الفقرة الرابعة: "لا يتوفر في المصرف خبراء تقييم داخليين معتمدين دوليًا وبالتالي تعتمد الإدارة على مكاتب استشارية خارجية" بمتوسط (4.28) ونسبة (85.60%)، وهو ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على الاستشاريين الخارجيين نتيجة غياب الخبرات الداخلية المتخصصة، بينما جاءت الفقرة السادسة: "لا تُدمج مفاهيم IFRS 13 في سياسات الموارد البشرية والتدريب داخل المصرف" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.60) ونسبة (72.00%)، وهو ما يشير إلى أن المستجوبين، رغم إدراكهم لضعف سياسات التدريب، إلا أنهم يعتبرون هذا العامل أقل تأثيرًا نسبيًا مقارنة بنقص الكفاءات المباشرة أو غياب الخبراء المؤهلين، وباستخدام اختبار (t) لعينة واحدة، بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.65) وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.015) عند مستوى معنوية (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة وبين ضعف القدرة على قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13. وبالتالي تؤكد النتائج أن العائق الأكبر أمام المصارف التجارية الليبية في تطبيق معيار IFRS 13 لا يرتبط فقط بغياب الأسواق النشطة (كما في الفرضية الأولى)، بل أيضًا بعدم توفر الكفاءات البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع النماذج الكمية ومتطلبات التقييم الحديثة. وهذا يشير إلى ضرورة الاستثمار في تطوير القدرات البشرية وتبني برامج تدريبية متخصصة لتعزيز التطبيق العملي للمعيار IFRS13.

الجدول رقم (8) يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات الفرضية الثالثة : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	رقم
1	لا تتوفر قواعد بيانات متكاملة لدى المصرف تحتوي على بيانات سوقية حديثة وضعف التوثيق الإلكتروني للمعاملات يقلل من موثوقية البيانات المرجعية.	3.86	%77.20	0.99	%25.65	6
2	الأنظمة المحاسبية المستخدمة بالمصرف لا تستخدم برمجيات متخصصة تدعم نماذج التقييم المتقدمة المطلوبة في IFRS 13.	4.10	%82.00	1.02	%24.88	4
3	يواجه المصرف تحديات في تجميع البيانات اللازمة لتحديد القيمة العادلة والأنظمة الداخلية غير مترابطة، مما يؤدي إلى صعوبة الحصول على بيانات دقيقة.	4.18	%83.60	1.02	%24.40	3
4	يعاني المصرف من نقص أدوات التحليل المالي الكمي المستخدمة في التقييم.	4.28	%85.60	1.01	%23.60	2
5	توجد فجوة بين متطلبات المعيار والقدرات والعمليات التقنية المرتبطة بالتقييم المتوفرة في المصرف حيث تتطلب تدخل يدوي، مما يقلل الدقة.	4.04	%80.80	0.99	%24.50	5
6	عدم وجود وحدة داخل المصرف مختصة بنظم دعم القرار المالي يؤثر على دقة التقديرات.	4.44	%88.80	0.91	%20.50	1
	المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالقصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.	4.15	%83.00	0.99	%23.86	
	قيمة t	2.85				
	مستوى المعنوية	0.05				
	مستوى الدلالة	معنوية احصائيا				

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الثالثة بلغ (4.15) بنسبة مئوية (83.00%)، وهو ما يعكس درجة عالية من اتفاق أفراد العينة على أن القصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية يمثل عائقًا مهمًا أمام تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية. كما بلغ الانحراف

المعياري العام (0.99) ومعامل الاختلاف (23.86%)، وهو ما يشير إلى أن استجابات أفراد العينة متجانسة بدرجة مقبولة، وقد حصلت الفقرة السادسة: “عدم وجود وحدة داخل المصرف مختصة بنظم دعم القرار المالي يؤثر على دقة التقديرات” على المرتبة الأولى بمتوسط (4.44) ونسبة (88.80%)، مما يعكس إدراكاً واضحاً من المستجوبين لأهمية توافر وحدات مختصة في دعم القرار المالي لتعزيز جودة التقديرات المرتبطة بالقيمة العادلة. وتليها الفقرة الرابعة: “يعاني المصرف من نقص أدوات التحليل المالي الكمي المستخدمة في التقييم” بمتوسط (4.28) ونسبة (85.60%)، مما يؤكد أن غياب أدوات التحليل الكمي يعد أحد أبرز القيود التقنية المؤثرة على دقة التقييم. في المقابل، جاءت الفقرة الأولى: “لا تتوفر قواعد بيانات متكاملة لدى المصرف تحتوي على بيانات سوقية حديثة وضعف التوثيق الإلكتروني للمعاملات يقلل من موثوقية البيانات المرجعية” في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.86) ونسبة (77.20%)، وهو ما يشير إلى أن المستجوبين رغم إدراكهم لأهمية قواعد البيانات والتوثيق الإلكتروني، إلا أنهم يعتبرون هذا العامل أقل تأثيراً نسبياً مقارنة بنقص الوحدات المتخصصة أو الأدوات التحليلية، وباستخدام اختبار (t) لعينة واحدة، بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.85) وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.015) عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للقصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية. وبالتالي توضح النتائج أن المصارف التجارية الليبية تواجه صعوبات تقنية وبنوية واضحة في تطبيق معيار القيمة العادلة، حيث يشكل غياب الوحدات المتخصصة ونقص الأدوات التحليلية أبرز التحديات. وهذا يؤكد أن تحسين البنية التحتية المعلوماتية والتقنية يعد شرطاً أساسياً لتطوير الممارسات المحاسبية المرتبطة بالقيمة العادلة وفقاً لمعيار IFRS13.

الجدول رقم (9) يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات الفرضية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة التشريعية والرقابية في ليبيا على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	ت
1	لا تلزم الجهات الرقابية المصارف بتطبيق IFRS 13 بشكل صريح ومحدد ولا توجد جهة رقابية مركزية مختصة بمراقبة تطبيق معايير IFRS.	3.90	%78.00	0.95	%24.36	5
2	تفتقر التشريعات المحلية إلى توجيهات تفصيلية حول القيمة العادلة مثل التشجيع على الإفصاح الكامل عن معلومات التقييم.	4.16	%83.20	1.08	%25.96	2
3	يوجد تضارب بين بعض القوانين المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.	4.28	%85.60	1.01	%23.60	1
4	الغموض في اللوائح التنظيمية يخلق تفاوتاً في تطبيق المعيار بين المصارف.	4.06	%81.20	1.04	%25.62	4
5	ضعف المتابعة من الجهات التنظيمية يتيح للمصرف تجاوز بعض متطلبات IFRS 13 ولا توجد عقوبات واضحة عند عدم الالتزام بمعايير القيمة العادلة.	4.13	%82.60	1.01	%24.46	3
6	تعاني المصارف من تأخير في إصدار الإرشادات التنظيمية ذات العلاقة.	3.58	%71.60	1.11	%31.00	6
	المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالبيئة التشريعية والرقابية في ليبيا وأثرها على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.	4.02	%80.03	1.03	%25.83	
	قيمة t	12.84				
	مستوى المعنوية	0.000				
	مستوى الدلالة	دال احصائي عند 0.05				

يتضح من نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي العام لفقرات الفرضية الرابعة بلغ (4.02) بنسبة مئوية (80.03%) وهو ما يعكس إلى اتفاق مرتفع نسبياً بين أفراد العينة حول تأثير البيئة التشريعية والرقابية في

ليبيا على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية، كما يشير الانحراف المعياري العام (1.03) ومعامل الاختلاف (25.83%) إلى وجود تباين مقبول، مما يعني أن غالبية آراء العينة متقاربة، وقد حصلت **الفقرة الثالثة:** “يوجد تضارب بين بعض القوانين المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.” على المرتبة الأولى بمتوسط (4.28) ونسبة (85.6%) وهذا يدل على أن تضارب القوانين المحلية مع متطلبات IFRS يمثل العائق التشريعي الأكبر أمام التطبيق السليم للمعيار. وتليها **الفقرة الثانية:** “تفتقر التشريعات المحلية إلى توجيهات تفصيلية حول القيمة العادلة مثل التشجيع على الإفصاح الكامل عن معلومات التقييم.” بمتوسط (4.16) ونسبة (83.20%)، مما يؤكد قصور التشريعات المحلية في توفير التوجيهات التفصيلية والإفصاحات المطلوبة، ومن ثم ضعف المتابعة من الجهات الرقابية، بينما تحصلت الفقرة السادسة “تعاني المصارف من تأخير في إصدار الإرشادات التنظيمية ذات العلاقة.” على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.58) وبنسبة مئوية (71.6%) وهو أدنى القيم، مع انحراف معياري (1.11). وهذا يشير إلى أن تأخر إصدار الإرشادات موجود ولكنه لا يمثل بنفس الحدة العائق الأكبر مقارنة ببقية الجوانب التشريعية، وباستخدام اختبار (t) لعينة واحدة، بلغت قيمة (t = 12.84) عند مستوى معنوية (0.05 < 0.000) تؤكد وجود تأثير ذو دلالة إحصائية. وبالتالي توضح النتائج أن البيئة التشريعية والرقابية تمثل عاملاً حاسماً في تفسير ضعف تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية. حيث يرى المستجوبين أن غياب التشريعات الواضحة، تضارب القوانين، وضعف الرقابة المؤسسية، كلها عناصر تساهم في إعاقة الالتزام بالمعيار الدولي.

الجدول رقم (10) يوضح المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لكل فقرة من فقرات الفرضية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة بشكل جوهري على مصداقية وموثوقية تقارير القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية.

ر	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	رقم
1	التذبذب في سعر الصرف يؤثر على دقة التقديرات المتعلقة بالأصول الأجنبية داخل المصرف	4.46	%89.20	0.76	%17.04	1
2	عدم الاستقرار الأمني يقلل مصداقية المعلومات المالية مما يؤثر سلباً على نشاط الأسواق المحلية وبالتالي على التقييم.	3.74	%74.80	0.90	%24.06	5
3	الأحداث السياسية المفاجئة تغير القيم السوقية لأصول المصرف في وقت قصير ما يؤدي إلى صعوبة التقييم بسبب تقلبات السوق المفاجئة.	3.80	%76.00	0.88	%23.16	4
4	لا يمكن الاعتماد على تقييمات سابقة في ظل الوضع الاقتصادي المتغير بحيث تتغير الافتراضات المستخدمة في النماذج المالية بشكل متكرر نتيجة للتقلبات الاقتصادية.	4	%80.00	0.9	%22.5	3
5	المستثمرون المحليون والعالميون يشكون في نتائج القيمة العادلة بالمصرف نتيجة تغيب النظرة المستقبلية الواضحة مما يعيق تطبيق منهج الدخل في التقييم.	4.12	%82.40	0.71	%17.23	2
	المتوسط العام لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة بشكل جوهري وأثرها على مصداقية وموثوقية تقارير القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية.	4.02	%80.48	0.83	%21	
	قيمة t	13.21				
	مستوى المعنوية	0.000				
	مستوى الدلالة	دال احصائيا عند 0.05				

بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات (4.02) بنسبة (80.48%) وهو أعلى من القيمة المحايدة (3)، مما يدل على وجود اتفاق عام بين أفراد العينة على أن الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة تؤثر بشكل جوهري على مصداقية وموثوقية تقارير القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية، وقد حصلت الفقرة الأولى “التذبذب في سعر الصرف يؤثر على دقة التقديرات المتعلقة بالأصول الأجنبية داخل المصرف” في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (4.46) ونسبة (89.20%)، مما يشير إلى أن خبراء العينة يرون أن سعر الصرف يعد العامل الأكثر تأثيراً في تقارير القيمة العادلة داخل المصارف الليبية، خاصة في ظل اعتمادها على الأصول الأجنبية وتذبذب الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، بينما حصلت الفقرة الثانية “عدم الاستقرار الأمني يقلل مصداقية المعلومات المالية مما يؤثر سلباً على نشاط الأسواق المحلية وبالتالي على التقييم” على الترتيب الخامس بمتوسط (3.74) ونسبة (74.80%)، وهذا يوضح أن العينة ترى أن الجانب الأمني له تأثير، لكنه أقل نسبياً من تأثير الجانب الاقتصادي المباشر مثل تقلب سعر الصرف أو التغيرات السياسية والاقتصاد، وقيمة (T = 13.21) عند مستوى معنوية (Sig. = 0.000) وهي أقل من (0.05)، ما يؤكد أن النتائج دالة إحصائياً، وبالتالي فإن الفرضية الخامسة مدعومة إحصائياً، وبالتالي النتائج توضح أن التحديات الاقتصادية (خصوصاً تقلب سعر الصرف) أكثر تأثيراً على مصداقية القيمة العادلة من التحديات الأمنية. كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل عام يضعف الثقة في الإفصاحات المالية للمصارف الليبية، مما يعرقل تطبيق سليم لمعيار IFRS 13

جدول رقم (11) يوضح مقارنة بين نتائج فرضيات الدراسة

الفرضية	موضوع الفرضية	المتوسط الحسابي العام	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قوة التأثير (الترتيب)
1	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين غياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية وبين ضعف تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.	3.87	77.40%	0.93	24.03%	5
2	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة والقدرة على قياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.	4.07	81.40%	0.99	24.32%	2
3	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للقصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.	4.15	83.00%	0.99	23.86%	1
4	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للبيئة التشريعية والرقابية في ليبيا على تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.	4.02	80.03%	1.03	25.83%	4
5	يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للظروف الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة بشكل جوهري على مصداقية وموثوقية تقارير القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية.	4.02	80.48%	0.83	21%	3

وضح الجدول رقم (11) نتائج التحليل الإحصائي لخمس فرضيات رئيسية تبحث في تحديات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS 13 (القيمة العادلة) في المصارف التجارية الليبية. يعتمد التحليل على مجموعة من المؤشرات الإحصائية هي: المتوسط الحسابي، النسبة المئوية، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، وترتيب قوة التأثير.

أولاً: تحليل المؤشرات الإحصائية بشكل عام:

1. المتوسطات الحسابية والنسب المئوية: جميع المتوسطات الحسابية مرتفعة، حيث تراوحت بين (3.87 - 4.15) من أصل 5، مما يعادل نسباً مئوية تتراوح بين (77.40% - 83.00%). يشير هذا إلى وجود اتفاق كبير جداً من قبل أفراد عينة الدراسة (المستجوبين) على صحة جميع الفرضيات المطروحة. بمعنى آخر، يُعتبر جميع هذه العوامل معوقات أو تحديات حقيقية ومهمة لتطبيق المعيار.
2. الانحراف المعياري: تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.83 - 1.03). هذه القيم متقاربة ومنخفضة نسبياً مقارنة بالمتوسطات المرتفعة، مما يدل على تجانس واستقرار آراء أفراد العينة وعدم وجود تباين كبير في إجاباتهم، مما يعزز مصداقية النتائج.
3. معامل الاختلاف: يستخدم لقياس درجة تشتت البيانات نسبة إلى المتوسط. تراوحت قيمته بين (21.00% - 25.83%). تشير هذه النسب المعتدلة إلى درجة مقبولة من الاتساق، حيث أن قيمته الأقل (21%) للفرضية الخامسة) تعني أن آراء العينة كانت أكثر تجانساً حول تأثير الظروف الاقتصادية والسياسية.

ثانياً: تحليل ترتيب قوة التأثير (الأهمية النسبية):

- يعد ترتيب قوة التأثير المؤشر الأكثر دلالة في تحديد أولوية التحديات التي يجب معالجتها. وبناءً على المتوسط الحسابي، جاءت الفرضيات مرتبة تنازلياً من الأكثر تأثيراً إلى الأقل كالتالي:
1. الفرضية الثالثة (المرتبة الأولى): القصور في البنية التحتية المعلوماتية والتقنية (المتوسط: 4.15، النسبة: 83.00%). هذا يشير إلى أن العينة ترى أن عدم توفر الأنظمة التقنية والمعلوماتية المتطورة هو أكبر عائق أمام قياس وتطبيق متطلبات القيمة العادلة بدقة، وذلك لأن تطبيق IFRS 13 يعتمد بشكل كبير على نماذج تقييم معقدة وقواعد بيانات ضخمة.
 2. الفرضية الثانية (المرتبة الثانية): محدودية الكفاءات البشرية المتخصصة (المتوسط: 4.07، النسبة: 81.40%). يؤكد هذا أن نقص الخبراء المؤهلين في مجال التقييم والمحاسبة المتقدمة يشكل عائقاً جوهرياً، مما يظهر حاجة ماسة للاستثمار في التدريب والتأهيل.
 3. الفرضية الخامسة (المرتبة الثالثة): الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة (المتوسط: 4.02، النسبة: 80.48%). تعكس هذه النتيجة التحدي الأساسي في البيئة الليبية، حيث أن عدم الاستقرار يجعل من الصعب تحديد أسواق نشطة أو الحصول على مدخلات موثوقة للقياس، مما يؤثر مباشرة على مصداقية التقارير.
 4. الفرضية الرابعة (المرتبة الرابعة): البيئة التشريعية والرقابية (المتوسط: 4.02، النسبة: 80.03%). يُظهر أن الإطار القانوني والرقابي الحالي في ليبيا لا يدعم بشكل كافٍ التطبيق الفعال للمعيار، مما يستدعي تحديث القوانين وتعزيز قدرات الجهاز الرقابي.
 5. الفرضية الأولى (المرتبة الخامسة): غياب الأسواق النشطة ومحدودية البيانات المرجعية (المتوسط: 3.87، النسبة: 77.40%). على الرغم من أنها في المرتبة الأخيرة، إلا أن متوسطها مرتفع ويشير إلى مشكلة حقيقية، خاصة للأصول والخصوم التي لا تتوفر لها أسواق سائلة.

النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن هناك علاقة أو تأثير ذي دلالة إحصائية لجميع العوامل أو التحديات المدروسة على ضعف تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية.
2. أكدت الدراسة أن تحديات التطبيق ليست مالية بحتة، بل هي مزيج من التقني (البنية التحتية)، والبشري (الكفاءات)، والبيئي (الاقتصادي والسياسي والتشريعي).
3. كما أبرزت النتائج أن تحديات البنية التحتية المعلوماتية والتقنية والكفاءات البشرية المتخصصة (المرتبة الأولى والثانية) هي الأكثر تأثيراً من وجهة نظر الممارسين، مما يضعها على رأس قائمة الأولويات العلاجية. كنقص في الكفاءات الفنية القادرة على تصنيف الأصول ضمن المستويات الثلاثة للقيمة العادلة (Level 1، 2، 3). وضعف في توفر أدوات تكنولوجية وتقارير دعم متخصصة في التقييم.

4. توصلت الدراسة إلى إن الظروف الاقتصادية والسياسية الغير مستقرة والبيئة التشريعية والرقابية في ليبيا الضعيفة تعمق من حدة التحديات الفنية في التطبيق. كغياب تشريعات محلية واضحة تدعم القيمة العادلة وتفسيرات معيار IFRS 13. وضعف التنسيق مع الجهات الرقابية مثل مصرف ليبيا المركزي.
5. أكدت نتائج الدراسة على وجود تحديات إدارية وتنفيذية كضعف التنسيق بين الإدارات المالية وإدارات المخاطر. وقلة السياسات والإجراءات الداخلية لتوجيه تطبيق القيمة العادلة.

التوصيات: بناءً على التحليل والنتائج أعلاه، يمكن صياغة التوصيات التالية:

1. تطوير البنية التحتية التقنية فعلى المصارف الاستثمار في حزم برمجيات متخصصة في نماذج التقييم وإدارة البيانات المالية، وتصميم قواعد بيانات وطنية مركزية لتسريع الأصول والخصوم الرئيسية لتكون مرجعاً للمصارف.
2. تنمية الكفاءات البشرية من خلال تصميم برامج تدريبية مكثفة ومعتمدة بالشراكة مع هيئات محاسبية دولية (مثل ACCA, CFA) للمحاسبين والمقيمين في المصارف واشتراط حصول الموظفين المعنيين بتطبيق IFRS 13 على شهادات تخصصية في التقييم المالي.
3. التكيف مع الظروف البيئية بتطوير إطار تشريعي ورقابي محلي يلزم المصارف بتطبيق معايير IFRS ويوفر إرشادات واضحة للتقييم في ظل ظروف عدم الاستقرار.
4. تشجيع المصارف على استخدام تقنيات التقييم ذات المستوى الثالث (Level 3) بشكل أكثر تطوراً وشفافية، مع تعزيز إفصاحاتها حول مخاطر عدم اليقين المرتبطة بذلك.
5. وجود تحديات داخلية تتعلق بالحوكمة، يستلزم تحسين بنية التنظيم الإداري وتعزيز التعاون بين الإدارات المعنية بالتقارير المالية.

المراجع باللغة العربية:

1. الحصادي، فجوة التطبيق بين المعايير الدولية والممارسات المحلية: دراسة حالة البنوك الليبية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 140، 10(4)-155، 2022.
2. عبدالسلام، نظم المعلومات المحاسبية التقليدية وتأثيرها على تطبيق المعايير الدولية. مجلة العلوم الاقتصادية، 8(1)، 70-85، 2019.
3. عطية، م. (2020). تطبيقات القيمة العادلة في البيئة الليبية: التحديات والآفاق. مجلة البحوث المحاسبية، 12(2)، 110-125، 2020.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Abdulsalam, R., & Jawan, K. (2021). Possible application of IFRS standards in Libya. International Journal of Scientific and Research Publications, 11(9), 118–122.
2. Abdullah, S., & El-Fitouri, M. (2021). Managerial resistance to fair value disclosure: Evidence from Libya. Middle Eastern Journal of Accounting, 7(2), 135-150.
3. Academy of Accounting and Financial Studies Journal. (2018). Political instability and tax compliance in Libya. 22(3), 115-128.
4. Abushrenta, M. M. A. (2022). Challenges and opportunities of adopting IFRSs in Libya: The case of Libyan oil and gas industry (Doctoral dissertation, Nottingham Trent University).
5. Alharasis, E. E. (2024). The development of international accounting and auditing in Libya: Issues of training, governance, and IFRS implementation. [Conference Paper/Research Article].
6. Ali, R., & Abuzed, M. (2021). Fair value measurement and expected credit loss in Libya under IFRS 9. Libyan Journal of Accounting Research, 9(1), 70-85.
7. Al-Kassar, A. (2021). The implementation of international financial reporting standards (IFRS) in Libya: Difficulties, problems and challenges facing the Libyan companies working on the implementation of IFRS. ResearchGate.

8. Al-Kassar, A. (2021). Legal framework and fair value accounting in Libya. *International Journal of Accounting Studies*, 9(2), 80-95.
9. El-Kabir, A. (2019). Asset valuation challenges under IFRS 13 in Libyan banks. *Journal of Accounting Perspectives*, 14(2), 225-240.
10. Associated Press. (2025). UN envoy underscores Libya's security struggles amid political crisis. Boubacar, I. (2022). Institutional capacity and fair value implementation in Libyan banks. *Journal of Financial Reporting*, 18(2), 295-310.
11. Central Bank of Libya (CBL). (2025). Official exchange rates and economic bulletins.
12. Elhaj, A. (2021). Fair value measurement challenges in Libyan banking sector. *Journal of Accounting and Finance*, 15(3), 220-240.
13. El-Mansouri, H. (2020). Regulatory challenges in implementing IFRS 13 in Libyan banks. *Mediterranean Journal of Accounting*, 6(1), 50-60.
14. European Proceedings. (2023). Fiscal policy and instability in North African countries: The case of Libya. *European Proceedings of Economics and Business*, 122, 210-225.
15. Faraj, S., & El-Firjani, E. (2014). Challenges facing IASs/IFRS implementation by Libyan listed companies. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 2(3), 57-63.
16. Faraj, K. (2020). Training gaps in IFRS 13 implementation in Libya. *Journal of International Accounting Research*, 19(1), 60-75.
17. Farahmita, A. (2019). The relevance of fair value after the adoption of IFRS 13 fair value measurement and the role of audit committee. ResearchGate.
18. Financial Times. (2024, March). The illicit oil trade that is keeping Libya divided
19. IAS Plus (Deloitte). (n.d.). Fair value measurement—Project summary and background.
20. International Accounting Standards Board. (2021). IFRS 13 - Fair value measurement.
21. International Monetary Fund (IMF). (2024). Libya: 2024 Article IV Consultation—Press release; staff report; and statement by the Executive Director for Libya. Washington, DC: IMF.
22. International Monetary Fund (IMF). (2024). Libya—Staff report (PDF).
23. IFRS Foundation. (2022). IFRS 13 Fair Value Measurement (consolidated text). London: IFRS Foundation.
24. Khamis, M., & Saleh, F. (2019). External auditing challenges in Libya under IFRS adoption. *African Accounting Review*, 11(3), 210-225.
25. KPMG. (2023). Fair value measurement handbook.
26. KPMG. (2024). Fair value measurement handbook.
27. Masoud, M. (2014). Evaluation of the suitability of IFRSs for application in emerging North African countries: A literature review and a research agenda. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 8(12), 1773-1779.
28. Omar, A., & Salem, Y. (2018). Cost implications of fair value measurement in emerging economies: The case of Libya. *Journal of Applied Accounting Research*, 12(3), 190-200.
29. Oil & Gas Industry Review. (2022). A review of adopting IFRSs in the Libyan oil and gas industry. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*.
30. ResearchGate. (2025). Challenges of IFRS adoption in Libya. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*.
31. Reuters. (2023, December 25). Libya's stock market resumes trading after more than 9 years of closure.
32. Reuters. (2024, February 27). Libyan central bank chief challenges PM as political splits deepen.
33. Shamsaddeen, F. (2021). Corporate governance in Libya: A systematic review and future research agenda. SSRN.
34. World Bank. (2025). Libya Economic Monitor (July 2025). Washington, DC: World Bank.
35. Yakalhef, M. (2014). Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption in Libya. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.